

حمى التمرد على المحافظين تسري في جنوب العراق

استهداف لأذرع الأحزاب النافذة والرعاة المحليين لمصالحها



عودة إلى مربع التوتّر

الحراك الشعبي الأسبوعي الماضي بتنصيب نبيل شمة محافظاً خلفاً لمحمد المياحي المتهم بالفساد والظلم في قتل المتظاهرين خلال الاحتجاجات السابقة. ولم توفر حمى الاحتجاجات العائدة العامة الأساسية وقلة فرص العمل.

ويكسر الوضع في الناصرية المازق الذي آلت إليه الأوضاع في العراق ككل بسبب استعصاء الإصلاح في ظل النظام نفسه القائم على المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية بقيادة أحزاب دينية أظهرت التجربة العملية عدم قدرتها على قيادة الدولة.

ورغم أن الانتفاضة المذكورة أفضت إلى سقوط حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي ومجيء حكومة جديدة بقيادة مصطفى الكاظمي غير المحسوب ضمن معسكر الأحزاب والقوى السياسية التي حكمت العراق منذ 2003، إلا أن هاشم الحرك نحو الإصلاح المنشود بدأ محدوداً للغاية أمام الكاظمي وفريقه نظراً للأوضاع الاقتصادية والمالية بالغة التعقيد، ونظراً أيضاً لوجود قوى نافذة من أحزاب فاسدة وميليشيات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة لكنها مؤثرة في قراراتها وسياساتها.

وفي ظل هذا الوضع تستمر الهوة في الاتساع بين رجل الشارع والسلطة وتتحوّل أحياناً إلى حالة من الصدام الدومي على غرار ما حدث في الناصرية. وقبل الناصرية كانت مدينة الكوت مركز محافظة واسط منطلق شرارة "الثورة" على المحافظين، حيث قام

باستخدام مقرّرات الدولة والإغراء بها أو الضغط عن طريقها لجلب أكبر عدد من الناخبين في تلك المناطق التي تعتبرها تلك الأحزاب خزّانها البشري الرئيسي.

وهاجم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الإسلامية محتجّي الناصرية مركز محافظة ذي قار، الذين وجهوا غضبهم صوب المحافظ ناظم الوائلي وطالبوا بإقالته، متهمًا إياهم بالسعي إلى الانفصال.

وقال المالكي إن "ما يجري في ذي قار مقدّمة لإعلان إقليم يكون مركزه الناصرية المخطط من قبل جهات خارجية دون أن يكون للمظاهرين علم بذلك". وأضاف في بيان "وصلنا إلى مرحلة لا الدولة بقيت لها فيها هيبة، ولا تحققت مطالب المظاهرين".

واحتشد الإثني مظاهرو الديوانية أمام مبنى المحافظة وردّوا شعارات تطالب المحافظ بالاستقالة من منصبه وتتهمه بالفشل وسوء التخطيط والإدارة. جاء ذلك بعد أن أفضت الاحتجاجات في الناصرية، والتي تحوّلت إلى صدامات دامية بين المحتجّين ورجال الشرطة خلفت قتلى وجرحى، إلى إقالة المحافظ الوائلي من قبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وتكليف رئيس جهاز الأمن الوطني الفريق عبدالغني الأسدي بإدارة شؤون المحافظة بشكل مؤقت لحين الاتفاق على محافظ جديد.

الحراك الاحتجاجي العراقي الذي خفت نسبيًا خلال الأشهر الماضية بعد أن بلغ ذروته في انتفاضة أكتوبر 2019 بصدد العودة إلى محافظات جنوب البلاد، مع توجّه واضح من قبل المحتجّين إلى محاولة التغيير محلياً بدءاً بتغيير المحافظين المتهمين بالفساد والفشل، بدل المطالبة بإصلاح النظام ككل بعد أن ظهرت صعوبة تحقيق ذلك المطلب.

وكان مصدر حكومي كويتي قد قال الأسبوع الماضي إن الخطوات الحكومية لحل مشكلة العجز في الموازنة العامة، التي يُقدّر بنحو 40 مليار دولار في السنة المالية 2021-2022، تتمثل في أربع سياسات ستعمل عليها خلال الفترة المقبلة، وهي خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات غير النفطية وإقرار قانون الدين العام ثم الاستعانة بصندوق الأجيال القادمة.

وتوقع وزير المالية، الثلاثاء الماضي، أن تسجل بلاده عجزاً تراكمياً بقيمة 183.3 مليار دولار في السنوات المالية الخمس القادمة، موضحاً أن إجمالي المصروفات سيبلغ ما مقداره 376.90 مليار دولار منها 267.57 ملياراً ستخصص للإنفاق على الرواتب والدعوم.

وأوضحت المصادر أن التركيز على منصب المحافظ يعني الضغط على عصب حساس للأحزاب الكبيرة الحاكمة التي لطالما مثل المحافظون الذين تتحكّم في تعيينهم رعاة مصالحها في المناطق، وضامين لنفوذها واستدامة سيطرتها على الموارد الاقتصادية والمؤسسات الحيوية في المحافظات. ويفسّر ذلك حالة الامتعاض الشديد من قبل كبار قادة الأحزاب من الحراك الاحتجاجي الجديد في محافظات جنوب العراق، وخصوصاً أنه تجرّ في مرحلة الاستعداد للانتخابات النيابية المبكرة المقررة لشهر أكتوبر القادم، حيث سيُعرض وجود محافظين غير تابعين للأحزاب الشيعية الكبيرة من مهمّة الأخيرة في خوض "حملات انتخابية" على طريقها التقليدية

قيود نيابية صارمة على معالجات الحكومة الكويتية للأزمة المالية

الكويتية - اصطدمت مساعي الحكومة الكويتية للاستعانة بالسحب من الصندوق السيادي واللجوء إلى التداين الخارجي لسدّ العجز المالي للبلاد بقيود وضوابط برلمانية صارمة.

وقال رئيس اللجنة المالية بمجلس الأمة (البرلمان) أحمد الحمد إن الحكومة قدمت، الإثنين، تعديلات على قانون الدين العام تتضمن إلغاء المدة الزمنية للسداد والتي كانت محدّدة سابقاً بثلاثين عاماً بالإضافة إلى تحديد سقف أعلى للاقتراض بما لا يزيد عن 60 في المئة من الناتج الإجمالي للبلاد.

وأبلغ الحمد وكالة رويترز أن اللجنة رفضت في اجتماعها الذي حضره وزير المالية خليفة حمادة ومحافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل مناقشة قانون السحب من احتياطي الأجيال القادمة "لأنه من الواضح أن هناك رفضاً برلمانياً له" كما أن كلفة السحب ستكون كبيرة مقارنة بالاقتراض.

وتواجه الكويت الغنية بالنفط والتي تضررت بشدة جراء هبوط أسعار الخام وتداعيات جائحة كورونا مخاطر تتعلق بالسيولة في الأمد القريب ترجع إلى حد كبير إلى عدم سماح البرلمان للحكومة بالاقتراض.

ولم تلجأ الحكومة الكويتية إلى السحب من صندوق الثروة السيادي، المعروف بصندوق الأجيال القادمة والذي تديره الهيئة العامة للاستثمار، إلا مرة واحدة أثناء حرب الخليج الأولى. وقوبل الاقتراح الحكومي بهذا الشأن الأسبوع الماضي برفض من غالبية النواب كما انتقده رئيس المجلس مرزوق

اعتماد أول سفير لدولة الإمارات لدى إسرائيل

القدس - قدم السفير الإماراتي لدى إسرائيل محمد آل خاجة، الإثنين، رسمياً أوراق اعتماده إلى الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين وذلك في حفل أقيم في مدينة القدس.

وخاطب ريفلين في مستهل كلمته السفير الإماراتي بالعربية قائلاً "أهلاً وسهلاً، سعادة السفير مرحباً بكم في أورشليم القدس.. الشعب الإسرائيلي فرح ويرحب بكم". وأضاف "ستكون مهمتك هذه الأكثر أهمية.. الزعماء يؤقّعون المعاهدات لكن السلام الحقيقي والدائم تصنعه الشعوب".

وأضاف "مع إعادة فتح الاقتصاد واستئناف السفر سوف يتسارع نمو التجارة والسياحة والاستثمار عبر الحدود بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل".

ووقعت الدولتان في وقت سابق اتفاقية تعفي مواطنيهما من الحصول على تأشيرات سفر للتنقل بينهما، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقيات تتعلق بالاستثمار والعلوم والتكنولوجيا. كما قرّرتا تسيير رحلات جوية مباشرة ومنظمة بينهما.



بداية الاستثمار العملي في السلام

واشنطن تواجه تصعيد الحوثيين بدعوة باهتة إلى التهدئة

باتوا أسرى في قبضة الجيش والمقاومة وأبناء القبائل خلال المعارك الدائرة في مختلف جهات محافظة مارب.

ولفت الإيراني في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية إلى أن "من بين هؤلاء الأسرى العشرات من الأطفال الذين زج بهم الحوثيون في خطوط النار ليواجهوا مصيرهم".

ومنذ السابع من فبراير الماضي تشهد جهات القتال في مارب معارك عنيفة حيث يسعى الحوثيون للتقدم نحو مركز المحافظة الغنية بالنفط، والمعقل المبقّي للحكومة المعترف بها دولياً في محافظات شمال البلاد.

وتهدد معركة مارب بتعميق المسألة الإنسانية القائمة في اليمن وذلك بإطلاق موجات نزوح جديدة لسكان هم أصلاً نازحون من مناطق أخرى فراراً من الحرب.

بالإستراتيجية في المحافظة إثر معارك مع الحوثيين، بينما أفسد وزير اليمن بأسر المئات من مسلحي الحوثي بينهم أطفال.

وجاء ذلك حسبما نقله موقع سبتمبر نت التابع للجيش عن قائد جبهة مديرية جبل مراد جنوب غرب مارب، العميد الركن حسين الحليسي.

وقال الحليسي إنه "تم إحباط هجوم حوثي على مواقع الجيش في جبهة رجة" المحاذية لمديرية جبل مراد.

وأوضح أن "الجيش شن بعدها هجوماً معاكساً كبد من خلاله الميليشيا الحوثية خسائر كبيرة في الأرواح والعنادر، وتمكن من تحرير واستعادة مواقع عسكرية إستراتيجية في رجة".

وأفاد الحليسي بأن "مقاتلات التحالف العربي شنت ضربات جوية مركزة في الجبهة ذاتها، استهدفت تعزيزات عسكرية للحوثيين قادمة من مناطق سيطرتهم".

وكان وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني قد صرح في وقت سابق بأن "المئات من عناصر ميليشيا الحوثي

دولية بتحويل المساعدات الإنسانية لليمنيين إن المعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ أفاد إثر زيارته الأخيرة إلى المنطقة "بان السعوديين وحكومة الجمهورية اليمنية ملتزمان وحرصان على إيجاد حل للصراع"، مضيفاً "ندعو الحوثيين للاقتداء بهذا الالتزام"، ومشيراً إلى أن "الخطوة الأولى الضرورية هي أن يوقفوا هجومهم على مارب".

وبحسب دوائر سياسية يمنية، فإن الإدارة الأميركية ليست بصدد التعامل بما يكفي من صرامة وجدية مع الهجوم الحوثي على مارب على الرغم من تبعاته الإنسانية الخطرة، وهو ما يخالف منظور الإدارة ذاتها التي تقول إنها تضع الاعتبارات الإنسانية في مقدمة معالجتها للملف اليمني.

وعلى هذه الخلفية يتواصل التصعيد الميداني في مارب حيث يبدو أن المعارك تراوح مكانها في ما عدا مكاسب جزئية يعلن عن تحقيقها هذا الطرف أو ذلك من حين لآخر. وأعلن الجيش اليمني، الإثنين، استعادة مواقع عسكرية وصفها

نيويورك - دعا وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الإثنين، جماعة الحوثي المتمردة في اليمن إلى التهدئة ووقف هجومها على محافظة مارب اقتداء بالالتزام المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية المدعومة من الرياض وحرصهما على إيجاد طريقة لإنهاء الحرب في البلاد.

وجاءت هذه الدعوة الأميركية في غمرة التصعيد الحوثي للحرب في مارب واستهداف السعودية بالطائرات المسيرة المفخخة، لترسخ الأسلوب اللين الذي تنتهجه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إزاء الجماعة المدعومة من إيران والذي تجلّى كأوضح ما يكون في التراجع عن قرار الإدارة السابقة بتصفيتها منظمة إرهابية.

وتخشى جهات يمنية من أن يكون منظور إدارة بايدن للحل السلمي في اليمن قائماً على التسليم بالوضع الميداني الذي أوجده الحوثيون في البلاد والتعامل معه كامر واقع. وقال بلينكن في مؤتمر عقده الأمم المتحدة افتراضياً للحصول على تعهدات